سياسة تشغيل المرأة في الجزائر

أ/ فرحات نادية

مقدمة:

مر المجتمع الجزائري بسلسة من التغيرات نتيجة عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية، وانعكست هذه التغيرات على جميع المؤسسات وخاصة الأسرة التي تعتبر نسق حساس يستجيب للتغيرات التي تصيب الأنساق الأخرى، ولعل أهم مراحل التغير هي المرحلة الاستعمارية، ففي هذه المرحلة عرفت بنية الأسرة الجزائرية تغيرات كبيرة بحيث غادر كل رجال البيت للمشاركة في الثورة التحريرية وألقيت مسؤولية إدارة وتسيير شؤون الأسرة على عاتق المرأة، بحيث أصبحت تمثل للأبناء الأم والأب، نتيجة للظروف القاسية التي كان يعيشها أفراد المجتمع الجزائري، والتدني الفظيع في المستوى المعيشي، اضطرت المرأة إلى الخروج إلى ميادين العمل في المؤسسات الاستعمارية، هذه المشاركة في سوق العمل وإن كانت قليلة فأنها محصورة في قطاع في آخر السلم المهني، كما تتميز بتدني المرتبات، وبعد الاستقلال شاركت المرأة الجزائرية في عملية التنمية الشاملة التي عرفتها البلاد حيث اقتحمت مختلف ميادين العمل، لذلك فإن الزيادة في دخول النساء إلى سوق العمل تبقى ضعيفة في صفوف النساء المتزوجات وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة.

المبحث الأول: تاريخ العمل النسوي في الجزائر:

بمجيء الإسلام استطاعت المرأة أن تحصل على حقوقها المدنية والاجتماعية فكرمها ورفع من شأنها وسواها بالرجل فجعلهما عضوان يكملان بعضهما، وأبرز مكانتها في عدة سور من القرآن الكريم كقوله تعالى **(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء)**[1].

إن الاعتراف بالمرأة وحقوقها سمح لها بمجالسة العلماء وفتح لها ميادين تعليم القرآن والفقه، إضافة إلى مشاركتها في المعارك، كمقاتلة مرة ومرة أخرى ممرضة، إن دخول المرأة إلى ميادين العمل في عهد

الفتوحات الإسلامية أعطى للمرأة العربية عامة والجزائرية خاصة تأشيرة الدخول إلى سوق العمل، وبمعنى أدق إلى العمل المنتج، وفي الجزائر عرفت الأسرة ولاسيما أوضاع المرأة تغيرات كبيرة نظرا للأوضاع التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، فبعدما كانت الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوجها، وما كان لانعكاسها الإيجابية على المرأة في حصولها على حق التعليم والعمل وتحقيق المساواة المتكاملة مع الرجل جاءت فترة الحكم العثماني الذي انعكس على الحياة الاجتماعية للأفراد، أما المرأة فعادت إلى مكانتها التي كانت عليها بحيث اعتبر خروجها من البيت مذلة لأسرتها وعملها هو إنقاص من رجولة زوجها، فهي أداة ترفيه للرجل ولهوه عند الحاجة أما عندما تكون متزوجة فمهامها واضحة، فهي مسئولة عن ترتيب المنزل وغزل الصوف وصناعة الملابس والأغذية، بالإضافة إلى دورها الرئيسي في تنشئة الأبناء وفق قيم وتقاليد المجتمع، ورغم كل تلك المجهودات التي تقوم بها المرأة من أجل تحقيق حياة كريمة لأفراد أسرتها ورغم كل تضحياتها –في الحقوق خاصة- إلا أن عملها في نظر المجتمع هو عمل بالطبيعة أو بالفطرة ولا يعتبر عمل منتج لأنه حسب رأيهم يفتقد إلى المقاييس الاقتصادية.

كان الاقتصاد الجزائري يتميز بنظام اقتصادي ريفي عائلي، حيث كانت العائلة الكبيرة لها ممتلكاتها وعقاراتها وأراضيها فمنها تكسب عيشها وتحفظ لأبنائها العمل المستديم في أرضهم إذ غلب على نظام الاقتصاد آنذاك القطاع الفلاحي، فمعظم أفراد المجتمع يعيشون على الفلاحة لن المجتمع الجزائري هو مجتمع زراعي بالدرجة الأولى، وهذا يعني أن محور العمل هو الأرض والزراعة المرتبطة مباشرة بالعائلة الممتدة والمرتبطة هي بدورها بالأرض وباقتصاد الكفاف –و لقد كان عمل المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي مكملا للعمل الزراعي أو يهتم بالتربية وشؤون البيت زيادة على أشغال النسيج ورعاية المواشي وغيرها، فقد كانت هذه الوضعية تعبر عن توازن المجتمع الجزائري واكتفائه الذاتي واستقراره النسبي، فلقد كانت للمرأة الجزائرية مكانة لائقة تتمتع بالاحترام وتحظى بالعناية والرعاية محتلة لمركز أساسي في الأسرة تصلح بصلاحها وتفسد بفسادها، فكانت تشارك الرجل في مكافحة الحياة الريفية وذلك بمساهمتها في كل الأشغال الشاقة"[2]، لأنها تجاوزت المجال الداخلي للمنزل، فقامت بجني الزيتون وعصره للحصول على الزيت، وجني الثمار من الحقول، وجلب المياه، وجمع الحطب، بالإضافة إلى القيام ببعض الحرف اليدوية كالنسيج والفخار.....الخ، فكانت تحتفظ بجزء منها لاستعمالها والجزء الآخر يباع وبهذا تساعد الزوج في ميزانية العائلة، ويعتبر عمل النساء كعمل مساعد للنشاط الإنتاجي، ولكن خروج المرأة من البيت وممارستها للعمل خارجه منبوذ من طرف المجتمع الجزائري التقليدي، قد حولها إلى عالم الشغل "سوف يعتبر كاستقالة للزوج وضعف في سلطته.... فإن الرجل الذي له أخت أو زوجة أو ابنة تمارس نشاطا مأجورا لم يعد رجلا"[3]، لأن الرجل في البنية التقليدية هو المسؤول اقتصاديا على العائلة وهذا يعني احتفاظه بقيمته الاجتماعية وبمكانته وبسلطته في العائلة، وفي الحالات النادرة تحتل المرأة مكانة زوجها وتكون هي المعيلة لأسرتها.

المبحث الثاني: عمل المرأة في فترة الاحتلال:

بعد دخول الاحتلال الفرنسي تحطم الجانب الاقتصادي للعائلة الجزائرية، حيث جردت من الأرض التي تسترزق منها، ويعمل فيها أفرادها وهذا يعني بداية مراحل التغيير في مجال العمل، حيث تغير نظام الاقتصاد الريفي العائلي إلى نظام الاكتفاء الذاتي إثر فرض المستعمر سياسة تجريد الفلاحين من أراضيهم وممتلكاتهم، فاشتغل الفلاحون الجزائريون عند المستعمر بأجور منخفضة وهو ما يعرف بنظام الخامسة، وهذا يعني أنه أصبح عبدا بعدما كان سيدا في أرضه ورغم ذلك تبقى مسؤولية الإعالة ملقاة عليه وفقا للقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الجزائري.

إن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الجزائرية لم تقف عند هذا الحد بل تجاوزته في الكثير من الأحيان فقد كان على أفراد المجتمع وخاصة الرجال منهم الالتحاق بصفوف المجاهدين للمشاركة في ثورة التحرير ضد من سلبوهم شخصيتهم وهويتهم تاركين وراءهم زوجات وأطفال لا عائل لهم بعدهم، فلم يكن أمام المرأة الجزائرية أن تقف مكتوفة الأيدي وأطفالها يموتون جوعا، فخرجت من بيتها لتبحث عن عمل لسد حاجاتها بعدما جردهم الاستعمار من كل ممتلكاتهم.

إن دخول المرأة الجزائرية إلى سوق العمل أثناء الثورة لم يكن بالمفهوم الذي هو عليه الآن، ولا بالمقاييس الاقتصادية الحديثة، بل الفقر الشديد والحاجة المفقعة أرغمت المرأة على ترك بيتها والعمل خارجه، أما العمل الذي كانت تمارسه المرأة إنما كان في أماكن متدنية وبأجور زهيدة تمتص جهودها مقابل فرنكات قلائل، ولم يكن لها خيار غير ذلك، فلا مكانتها العلمية ولا خبراتها المهنية تسمحان لها بالصعود في السلم المهني، وعادة ما تأتي المرأة إلى الخدمة في بيوت البرجوازيين وحتى عند المعمرين، ورغم تلك الظروف والمعاناة التي عاشتها المرأة الجزائرية إلا أنها أثبتت قدرتها على المحافظة على أسرتها وأطفالها من الضياع، فبالإضافة إلى أنها تعتبر مصدرا للقوة القيمية وأداة للضبط الاجتماعي الذي كانت تمارسه على أطفالها حفاظا على هويتهم وثقافتهم، أصبحت مصدرا اقتصاديا يلبي حاجات أسرتها الضرورية.

إن عمل المرأة في تلك الفترة لم ينحصر في هذا المجال فحسب، بل تعدى ذلك بالكثير، فالظروف التاريخية السياسية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري تحت رحمة المستعمر الفرنسي جعلت من المرأة الجزائرية ذات شخصية أخرى، فلم تعد تنظر إلى نفسها تلك النظرة التقليدية التي تجعل منها إنسانة لا تقدر على العيش خارج بيتها بعيدا عن مرأى أبيها أو أخيها أو زوجها، فخروجها للعمل النضالي من جانب آخر أثبت قدرتها على تحمل مسؤوليات أكبر من مسؤولياتها العائلية، فمشاركتها في حرب التحرير فرضت عليها التنقل عبر الطرقات بالقنابل اليدوية أو البنادق، فكانت تعيش جنبا إلى جنب مع الرجل في الجبال ومشاركته في تحطيم الكيان الاستعماري ولهذا يقول "فرونس فانون" في ميلاد المرأة الجزائرية الجديدة "إن حرب الشعب الجزائري يتماثل عندئذ مع حرية المرأة ودخولها في التاريخ..... إن هذه المرأة التي تكتب الصفحات البطولية في التاريخ الجزائري نسف العالم الضيق اللامسؤول الذي كانت تعيش فيه"[4].

إن مشاركة المرأة الجزائرية في العمل المسلح مكنها من الحصول على مكانة مرموقة في أسرتها وفي المجتمع، حيث استطاعت أن تقوم بأدوار لم تعهدها من قبل، فقامت بدور المناضلة والمجاهدة والممرضة، مع دورها التربوي كزوجة وكأم، فصبرها وقوة تحملها للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أهلها لتحمل أدوار أكثر خطورة.

انقسمت مشاركة المرأة الجزائرية في الكفاح إلى نوعين، "أولهما كفاح ظاهر ومباشر ويتميز في المظاهرات والتنظيمات والنشاطات الحربية، وثانيهما كفاح ضمني وغير مباشر وهو ذلك الموقف الإيجابي الذي وقفته كمسؤولة عن مقومات الأسرة وعاداتها وتقاليدها الروحية والحضارية"[5].

ونظرا لموقفها الإيجابي تجاه الثورة التحريرية حثت بنود مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 على دورها الثوري الفعال، وبالتالي اعترف لها بجميع الحقوق التي تجسدت فيما بعد في مشروع البرنامج الذي وضع في طرابلس في جوان الذي أكد على مبدأ المساواة وضرورة تطبيقه في واقع حياة المجتمع الجزائري.

إن عمل المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال كان له مميزات وخصائص، فرغم أنه كان منتجا ومجهدا إلا أنه لم تكن تؤجر عليه بالمفهوم الاقتصادي –راتب شهري- أما عملها المسلح فقد كان إنتاجه معنويا وأجره كذلك، إضافة إلى أن عملها خارج البيت لم

يكن مشاركة منها في تحقيق التنمية للاستعمار، غنما كان بسبب الحاجة الماسة، لذلك لجأت إلى العمل عند المستعمر الذي كان يستنزف جهدها مقابل مبلغ زهيد، أما عملها الآخر فكانت المشاركة فيه من أجل تحقيق الحرية والاستقلال الشامل وذلك هو هدفهن السامي الذي يسعى غليه جميع أفراد المجتمع من أجل تحقيقه.

المبحث الثالث: مرحلة الاستقلال:

خرج المجتمع الجزائري من حرب التحرير محطما على مستوى بنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن أجل استرجاع مكانته وقوته وضعت عدة برامج ومخططات تنموية لرفع المستوى الاقتصادي للمجتمع، ففتحت ميادين التعليم كخطوة مهمة في العملية التنموية، فانتشرت مجانية التعليم لتسمح لجميع أفراد المجتمع باختلاف طبقاتهم وانتماءاتهم وجنسهم (ذكر- أنثى) الدخول إلى المدارس والجامعات وبالتالي الدخول إلى سوق العمل من أجل المشاركة في عملية البناء والتشييد، غلا أن مشاركتها هذه تبقى محتشمة وضعيفة، فالقيمة الاجتماعية للعمل النسوي في المجتمع الجزائري تتسم بالسلبية، فخروج المرأة للعمل هو إنقاص من رجولة الأب أو الزوج "فالعمل النسوي لا يزال معركة قاسية، معركة تقوم بها النساء ولوحدهن ضد كل سلاسل التجميد والحصار أين مشاعر الشرف الرجالي تأخذ مكانا مركزيا"[6] ففي إحصاء 1966 بلغت نسبة اليد العاملة النسوية 1.8٪[7]، إن هذه النسبة الضعيفة تفسر مشاركة النساء في العملية التنموية بعد الاستقلال مباشرة أين كانت كل الهياكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية خاصة بعد انتهاج الجزائر سياسة التصنيع التي كانت تهدف إلى مشاركة كل أفراد المجتمع رجال ونساء في تنمية البلاد، كما استهدفت هذه السياسة كما جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976 ما يلي" إقامة تصنيع شامل ومكثف يتمثل في الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي، كما تشكل أحد الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الاقتصادي وتطوير الصناعات التي تضفي مزيدا من القيمة على الموارد الأولية وتدعيم إنشاء وظائف جديدة، وإذا نظرنا إلى التصنيع في الجزائر من هذه الزاوية فإننا نجده متضمنا شبكة هامة من الأنشطة التي من شأنها إنشاء وظائف وإقامتها بوجه خاص في المناطق الأكثر حرمانا من الوطن"[8]، ففي هذه المرحلة تمكنت المرأة من الخروج إلى العمل والمساهمة في مرحلة التنمية الاجتماعية بعملها في مختلف القطاعات، وقد ساعدها في ذلك حصولها على درجات علمية أعطت لها مكانة خاصة إلى جانب الرجل، إلا أن هذه المشاركة ضعيفة حيث بلغت نسبة النساء العاملات سنة 1977: 23٪ لكن المهم هو النقلة النوعية في الذهنية التقليدية للرجل الجزائري الذي سمح للمرأة بالخروج للتعلم والعمل، إن هذا التغير في نظرته إلى القيمة الاجتماعية للعمل النسوي لدليل على التغيرات التي تعرضت لها البنية التقليدية للأسرة في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

إن مشاركة المرأة الجزائرية في ميدان العمل إلى جانب الرجل بعد الاستقلال لم تكن ظاهرة جديدة في المجتمع، وإنما امتداد لكفاحها ونضالها من أجل تحرير الوطن والحصول على الاستقلال الشامل في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري وحتى الثقافي، ولم تقتصر مشاركة المرأة في المناطق الحضارية فحسب بل حتى في المناطق الريفية المحافظة ولو بنسبة ضئيلة، والجدول الموالي يبين نسبة النشاط النسائي في المدينة والريف في سنتي 1966، 1977

جدول رقم (1): نسبة النشاط النسائي 1966- 1977[9]

السنة	المدينة	الريف	المعدل الإجمالي
1966	٪2.92	٪1.12	٪1.82
1977	٪5.12	٪0.83	٪2.61

فدخول المرأة ميدان العمل في المدينة والريف ليعبر عن التغيير الذي حدث في العائلة الجزائرية حيث انتقلت

من الشكل الجماعي والزراعي للإنتاج والحياة إلى نماذج وأشكال الصناعة أين يتبنى المجتمع نموذج الأسرة الزواجية، وبالتالي تظهر علاقات جديدة تكون أكثر انفرادية، إلا أن السلطة فيها تبقى دائما للرجل لذلك "المرأة التي تعمل لأجل مرتب خارج البيت العائلي لا زال ينظر إليها بصورة سيئة لأنها تمثل طرح تساؤل حول النظام التقليدي وأشكال السلطة السائدة"[10]، فخروج المرأة إلى العمل هدد سلطة الرجل لذلك كانت من المعطيات التي أحدثت التغيير فهي الآن قادرة على التكفل باحتياجاتها الاقتصادية دون أن تطلب ذلك من أبيها أو زوجها، ليس هذا هو الهدف فحسب بل يمثل أيضا الخروج من عالم مغلق: البيت وأعباءه، وتقول سعاد خوجة "إن المرأة تبادل عملها مع أجر الذي يزيد من قيمتها، المساهمة في بناء مجتمع متطور والاندماج في المجتمع حتى لا تبقى مهمشة، ولكن كذلك العمل اليوم يبقى دائما بالنسبة لها عار"[11] لأنها سوف تتعرض إلى الكثير من المضايقات والتهجمات والتحرشات التي أعدها المجتمع التقليدي للمرأة التي تخترق جدران عالمها –البيت- ورغم الحصار الذي تضربه القيم والتقاليد على المرأة الجزائرية في المجال العملي إلا أنها استطاعت أن تتجاوز تدريجيا بدخولها إلى مختلف قطاعات العمل غير الزراعية حيث تمركزت اليد العاملة النسوية في قطاع الخدمات إذ بلغت نسبتها سنة 1966: 58.66٪ لترتفع سنة 1977 إلى 62.29٪ وهذا يبين أن التركيز في قطاع الخدمات يبقى من الخصائص التي تميز اليد العاملة النسوية، كما عملت في القطاعات الأخرى كالصناعة والوظيفة العامة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (2): التوزيع المئوي للسكان الإناث العاملات فعلا وفق فرع النشاط الاقتصادي[12]

فرع النشاط الاقتصادي	1966	1977
الزراعة	23.35	5.71
الصناعة	14.94	17.25
الوظيفة العامة	0.69	2.4
الخدمات	58.36	69.29
غير معلنين	2.66	5.71
المجموع	100	100

فدخول المرأة الجزائرية إلى ميدان العمل ومساهمتها في الاقتصاد الوطني يمثل واجبا على المرأة من أجل التنمية، وتكون هذه المشاركة فعالة بإزالة بعض المهام التقليدية التي تحول دون أدائها الجديد للعمل المهني، ذلك يستلزم ضرورة إيجاد التسهيلات للتوفيق بين المهام المنزلي والعملي باعتبارها –اليد العاملة النسوية- قوة احتياطية هائلة بإمكانها دفع عجلة الاقتصاد إلى جانب الرجل، وكما جاء في الميثاق الوطني "فالنساء يمثلن نصف السكان القادرين على العمل ويشكلن احتياطا هاما من قوة العمل في البلاد لا يعني تعطيلها إلا ضعف في الاقتصاد وتأخر في التطور الاجتماعي، على أن إدخال المرأة الجزائرية إلى دوائر الإنتاج يجب أن يراعي ما يقتضيه كزوجة وكربة أسرة في بناء ودعم العائلة التي تشكل الخلية الأساسية للأمة ولذا يجب أن تشجع الدولة المرأة على شغل المناصب التي تناسب استعدادها وكفاءاتها وتكثر بالتالي من مراكز التدريب كما يجب أن يحاط تشغيل المرأة بقوانين صارمة تحفظ الأمومة وتوفر أمن الأسرة وتدخل التحويرات اللازمة على الأعمال التي تباشرها النساء حتى يكون عمل المرأة أحد عناصر الانسجام العائلي والاجتماعي"[13].

ولقد عملت الدولة الجزائرية على تثقيف وتعليم المرأة من أجل ضمان فعاليتها في النشاط المجتمعي لذلك شرعت قوانين تحفظ حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية، إذ جاء في المادة 42 من الدستور ما يلي: "يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية للمرأة الجزائرية"[14]، حيث انتشر تعليم الفتيات وبالتالي الوعي الاجتماعي لدينهن وبحياتهن المهنية، ولقد كان للتعليم دورا في المرأة ميدان العمل خارج المنزل بعد اكتسابها التخصصات العلمية المختلفة خاصة وأن الجزائر كانت بحاجة إلى استغلال كل طاقاتها البشرية والمادية في ظل النظام الاشتراكي الذي كانت تتبناه وفي إطار المخططات الرباعية والخماسية التي اتبعتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما أكده الميثاق الوطني: "إن الاشتراكية التي تعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في الخلية العائلية بوصفها أما وزوجة ومواطنة تشجعها على أن تشتغل، لأن في ذلك مصلحة للمجتمع"[15]، إضافة إلى التشريعات والقوانين التي تؤيد وتحفز عمل المرأة ومشاركتها في الاقتصاد الوطني، كما ساهم انتقال سكان الأرياف إلى الحياة الحضارية المصاحب للتغير الاجتماعي في تمكين المرأة باضطلاعها على شتى التخصصات المهنية المختلفة، وأخذت نسبة النشاط السنوي في ازدياد، حيث بينت التعدادات الإحصائية لتوزيع اليد العاملة النسوية أن قطاع الخدمات يمثل القطاع الأكثر إقبالا لدى النساء، ففي الإدارة تشتغل حوالي 224000 امرأة سنة 1989 والتي تمثل نسبة 71٪ من مجموع النساء العاملات واللواتي يعملن خاصة بالتعليم والصحة[16] وتتوزع اليد العاملة النسوي على مختلف الفئات العمرية وتتمركز في الفئة العمرية (25- 29سنة) بنسبة 31.4٪ سنة 1989 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية (1977- 1984) وهذا راجع إلى اختلاف المستوى التعليمي وانتشار الوعي الاجتماعي لدى النساء في المجال المهني والجدول الموالي يبين ذلك

المبحث الرابع: اليد العاملة النسوي في فترة الاشتراكية وما بعد الاشتراكية:

جدول رقم 3: تطور بنية النساء العاملات حسب الفئات العمرية[17]

الفئة العمرية	1977	1984	1989
أقل من 20	10.4	5.5	3.0
20- 24	26.8	29.8	26.3
25- 29	18	25.2	31.4
30- 34	9	13.8	15.2
35- 39	7.3	6.6	7.9
40- 44	7.6	3.8	5.0
45- 49	6.3	5.5	3.7
50- 54	4.5	4.1	3.2
55 سنة فما فوق	9.7	5.7	4.3

تعرض المجتمع الجزائري في الثمانينات إلى أزمة اقتصادية واجتماعية حادة استدعت القوة الاحتياطية من اليد العاملة النسوية، فأصبحت مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورة ملحة خاصة وانه أثر على القدرة الشرائية للأسرة وبالتالي تدهور المستوى المعيشي لها، فسعت المرأة إلى دعم دخل الأسرة بمرتبها الذي تتقاضاه من عملها المهني، ولم يقتصر هذا الوضع على العازبات والأرامل فقط بل حتى المتزوجات يساعدن أزواجهن في دخل الأسرة، وقد بينت إحصائيات 1989 أن نسبة العاملات العازبات بلغت 5.4% وهي أعلى نسبة، أما المتزوجات فبلغت من نسبتهن 30% و10% من الأرامل[18] وغالبا ما تعمل الفتيات من أجل تحصيل جهاز العروس ولوازم الزفاف، فإذا ما فرغت منه توقفت عن العمل وتفرغت

لمسؤولياتها الزوجية ويتعقد الأمر بعد إنجاب الأولاد، إضافة إلى الذهنية الجزائرية التي لا تزال تنكر أو لا تعترف بعمل المرأة خارج البيت إلا للضرورة القصوى، هذا ما يفسر لنا انخفاض نسبة العاملات المتزوجات مقارنة بنسبة العاملات العازبات.

إن النساء اللواتي يعملن يدرن حول قطبين، قطب المهن التي تتطلب تأهيل عالي أي 23% من النساء اللواتي لديهن مستوى عالي أو أعلى من المتوسط، وقطب المهن غير المؤهلة أي 54% من النساء اللواتي لا يعملن[19]، فالمرأة الجزائرية كانت تعمل ولا تزال في الريف والآن هي تعمل في المناطق الصناعية لتساهم في إنعاش الاقتصاد الأسري، مع الاختلاف الواضح في طبيعة العمل وأسلوب أدائه، فعمل المرأة إذن يختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها، ولقد ساهم تعليمها في رفع مكانتها داخل الأسرة والمجتمع بحيث أصبحت تتمكن من منافسة الرجل في وظائف ومهن كانت مخصصة فقط للرجال، وتقول الباحثة "سيمون بوفوا" simone beauvoir أنه "بالتعليم وليس عن طريق التوظيف استطاعت المرأة أن تحقق النجاح في الالتحاق بالعمل خارج البيت، فالمدرسة ثم الجامعة سمحا للمرأة أن تؤكد إنسانيتها والحصول على الشهادات التعليمية التي من خلالها فتحت الأبواب السياسية"[20]، ودخول المرأة المتعلمة إلى الميادين العملية المختلفة لم يحقق لها الاستقلال الذاتي الذي من خلاله تخرج عن إطار القيم والتقاليد التي ضبطها المجتمع وحددها لتحقيق التنمية الشاملة وفق ثقافته ومعاييره، وقد جاء في خطابات السلطة وتقريرها "إن العمل واجب وشرف يمارس في إطار الشرعية والمبررات الخاصة في أسباب اقتصادية، فالعمل الأنثوي ضرورة اقتصادية مرتبط بالحاجة إلى التطور الوطني... فإذا كان العمل الأنثوي المأجور ضروريا فهذا يعني أنه مرتبط باستقلالية المرأة على الجماعة، ولا بحرية فردية، يجب أن يمارس في احترام التقاليد والقيم الاجتماعية – الثقافية –للجماعة الوطنية"[21] لذلك نجد مهن نسوية، بمعنى أغلبية العاملات يتمركزن في قطاع معين والجدول الموالي يبين توزيع اليد العاملة النسوية حسب الفئات المهنية للسنوات 1982، 1983، 1984، 1985، 1987، 1989.

جدول رقم(4): يبين نسبة الوظيفة النسوية حسب الفئات المهنية والاجتماعية

فئات المهنة	1982	1983	1984	1985	1987	1989
معلمات	28	25.7	27	25.8	26.9	34.2
موظفات	24.4	26.4	31.3	25.5	22.4	20.4
خادمات	17.6	18.2	15.8	15.3	14.9	11
عاملات	9.3	8.2	7.4	9.8	6.8	7.5
إطارات متوسطة	8.1	10.3	10.2	13.5	12.6	9.4
إطارات سامية ومهن أخرى	3.9	3.8	3.8	5.8	7.2	9.5
فئات اجتماعية	8.7	7.8	4.5	4.3	9.2	8
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات "ارتفاع اليد العاملة النسوية ما بين 1982- 1989" رقم 107- 1989.

وتتوزع اليد العاملة النسوية بين سنتي 1985- 1989 وبين الفئتين العمريتين 24- 40 سنة والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول رقم 8: يبين تطور نسبة الشغالات لفئتي 24 سنة والأكثر من 40 سنة بين سنتي 1985- 1989[22]:

الفئة العمرية (السنة)	1985	1989
أقل من 24 سنة	%34.1	26
أكثر من 40 سنة	26.1	23.8

إن الزيادة في ارتفاع اليد العاملة النسوية في استمرار في مختلف الفئات المهنية وتتمركز في فئة المعلمات والموظفات، أما الإطارات السامية فتبقى نسبة المشاركة النسوية فيها ضعيفة وهذا راجع إلى قيم وثقافة المجتمع التي تضع دائما الرجل في منصب الرئيس والمرأة في منصب المرؤوس فغالبا ما نجد المدير رجلا والنائب امرأة، وعادة ما يكون سنهن 24 سنة وهو سن العطاء ورغم ذلك فليس من المعقول أن ننكر مكانة المرأة الاجتماعية قد تغيرت ومازالت تتغير، وتختلف درجة التغير باختلاف المجتمعات وباختلاف الطبقات، ويختلف حتى من امرأة على أخرى، ولهذا تشير الإحصائيات أن نسبة العاملات في زيادة مستمرة سواء كن عازبات أو متزوجات أو أرامل في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية، المشاركة أخرجت المرأة من القوقعة المنزلية المفروضة عليها وبالواجبات التقليدية التي امتصت مجهوداتها دون الاعتراف لها ولو ضمنيا بعظمة عملها وثمرة إنتاجها: وهو إعداد الفرد االسنوي للمجتمع والملاحظ بالنسبة لليد العاملة النسوية أنها تتمركز في القطاع العمومي بنسبة 83% مقابل 7% في القطاع الخاص"[23].

وفي بداية التسعينات ومع الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري وانخفاض القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية ذات الدخل المتوسط، إضافة إلى الدخول الكبير للفتيات إلى الجامعات والمعاهد العليا وحصولهن على الشهادات العليا، وتغيير نظرة المجتمع إلى العمل النسوي، كل هذه العوامل وأخرى ساهمت في تشجيع ودفع المرأة إلى الخروج من ميادين العمل وبنسب متفاوتة وخاصة أنه أصبح "يمثل العمل بالنسبة للمرأة الجزائرية اندماج اجتماعي وتأهيل يسمح له باختيار حياتها والمساهمة في تطوير الوطن"[24]، فالمرأة الجزائرية اليوم تعمل من أجل غايتين: فالغاية الأولى هي تحسين معيشة الأسرة، فبقدر ما هو استقلال مادي فهو حاجة للمساهمة في الدخل الأسري، أما الغاية الأخرى فهي التحرر الاجتماعي والاقتصادي بحيث أنها تمكنت من ممارسة حريتها الشخصية وشعورها بأنها مصدر للرزق وليست عال على الرجل "كما أن العمل يتيح لها فرصة الاستزادة من خبرات خارج الحي فيما يتعلق بمظهرها وسلوكها وطريقة حديثها وأسلوب تفكيرها مما يكفل لها المزيد من القوة التي تمارس في بيتها بشكل واضح"[25].

وأوضحت الإحصائيات أن اليد العاملة النسوية في الجزائر ارتفعت بشكل محسوس في السنوات الأخيرة، فبلغت نسبتها سنة 1991: 10.3%[26] موزعة على مختلف القطاعات القانونية إلا أنها تتمركز في القطاع العمومي والجدول الموالي يبين ذلك

جدول رقم (9): يبين توزيع السكان الإناث حسب القطاع القانوني لسنة 1991[27]

القطاع القانوني	الإناث	النسبة (%)
القطاع العمومي	317366	88
القطاع الخاص	41205	11.4
القطاعات الأخرى	1789	0.4
المجموع	360360	100

ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي غير من طبيعة العلاقات التي تربطها بالرجل أيا كان وضعه أخا أو أبا أو زوجا أو زميلا، وتقول سعاد خوجة في هذا المجال "لا مجال للسيطرة بعد الآن بل بناء علاقات على أساس الاحترام والاعتراف التام والكامل بالآخر لأنها تعتبر من

أحد التأشيرات للدخول إلى أشكال أو أنساق عالية من العلاقات الإنسانية"[28] ومن جهة أخرى بينت دراسات عربية أن اشتغال المرأة لم يؤثر في رئاسة الرجل للأسرة ولم يحررها من القيود التقليدية، بل أضاف إليها أعباء ومشاكل جديدة وتوصلت نتائج البحث إلى أن "المرأة العاملة تشتغل اقتصاديا من جانب الزوج والأسرة وتظل من دون نفوذ أو سلطة وإنما خاضعة تماما إلى سلطة الرجل"[29]، وكيف تتحرر المرأة أو تستقل ماديا أو اقتصاديا وهي خاضعة جسميا وفكريا لسلطة الرجل؟ وهذا ما يفسر أن المجتمع لا يزال يرى أن المرأة خلقت أصلا لتقوم بأدوار الأمومة والحياة الزوجية وحتى في المجال العلمي الذي يشتغلن فيه النساء فقد حدده المجتمع بما يتماشى وطبيعة ووظيفة المرأة التربوية كالتعليم والتمريض، وهذا ما يفسر لنا التمركز الكبير للنساء العاملات في تلك المهن، حتى أصبحت تسمى بالمهن المؤنثة والتي تستدعي التكوين المهني والعلمي،فنجد أن المرأة تتحصل على العمل بوساطة التكوين المهني في 49.30%من الحالات مقابل 19% عند الرجال وبفضل الشهادات 46%من الحالات مقابل 50%عند الرجال، لكن هذه المقارنة بالجنس لا تبين المستوى العالي عند النساء عامة، بل تبين دور التربية (34%) تقريبا من النساء الموظفات من دون تمدرس مقابل 57% تقريبا من الرجال والتكوين المهني مثل "شرط اجتماعي للحصول على العمل، هذه الوضعية راجعة إلى مفهوم دور المرأة المتزوجة في المجتمع الجزائري الذي يترجم ببرودة دور الرجال اتجاه حضورها في القطاع العام"[30] فالمكانة الاجتماعية المخصصة لها تنحصر في دورها كأم وكزوجة وليس لها أن تعمل إلا إذا كانت مضطرة إلى إعانة عائلتها وزوجها لذلك تسجل الجزائر "أضعف نسب الاشتغال في العالم لأن الخصائص الاجتماعية- الثقافية وخصائص جهاز الإنتاج لا تسهل كما يبدو عمل المرأة إلى سوق الشغل"[31].

وتتمركز العاملات في الفئة العمرية 20- 35 سنة وفي سن 29، فبعد وضع المولود الثاني أو الثالث تكون معظمهن مجبرات على ترك وظيفتهن مؤقتا أو مؤبدا، أما اللائي يبقين في وظائفهن فيلاقين مشكل حضانة الأطفال (تدريس، صحة، فسحات) فيتوجب عليهن أن يعملن في داخل وخارج البيت، إذن فالمرأة ليست محررة بالعمل بل متعبة أكثر مما لو كانت لا تعمل وهذا ما يؤدي إلى السيكولوجية المرضية للعاملات الجزائريات[32].

ورغم ضعف مستوى النمو الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات الذي انعكس على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعاته فقد سجلت سنة 1990 مشاركتها في القطاع الفلاحي بنسبة 3.8% أما الصناعة فبلغت نسبتها 11% وفي النقل والمواصلات والتجارة فكانت نسبتها على التوالي 2.8%، 4.6% وقد سجلت أعلى نسبة في الإدارة حيث بلغت 67.5% والجدول الموالي يبين تطور اليد العاملة النسوية مابين 1990- 1992 حسب مختلف الفئات المهنية.

جدول رقم 10: يبين توزيع المشتغلين الإناث حسب الفئة الاجتماعية المهنية لسنة 1990- 1992[33]:

الفئة الاجتماعية المهنية	1990	1991	1992
المتخدمون	1292	1800	3500
الأحرار الآخرين	11332	10200	9900
إطارات سامية	23950	37000	48900
إطارات متوسطة	133723	143600	133600
الموظفون	672551	87800	78400
العمال غير الزراعيين	23887	23000	19400
عمال موسميين	51995	51300	55200
عمال في وضعية غير مستقرة	5688	4390	10400
غير مبين	7087	520	2600

وتتوزع العاملات على مختلف القطاعات وتتمركز أغلبيتهن في القطاع العمومي مقارنة مع باقي القطاعات، والجدول الموالي يبين ذلك

جدول رقم 11: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات

القطاع القانوني	الإناث	النسبة المئوية (%)
القطاع العمومي	306598	84.2
القطاع الخاص	55883	15.3
القطاعات الأخرى	1857	0.5
المجموع	364338	100

وفي سنة 1995 بلغت نسبة النساء النشيطات بالنسبة لمجموع السكان 16.5% موزعة على ثلاث قطاعات مهمة: ففي قطاع التربية بلغت نسبة مشاركة اليد العاملة النسوية فيه 38% وفي قطاع الصحة العمومية بلغت 37% أما في الإدارة فبلغت نسبتهن 26% كما تتوزع العاملات على مختلف الإطارات السامية المتوسطة، حيث بلغت النساء الإطارات 4000 من بينهن 108 يشغلن الوظائف العليا، اثنين في مجلس الحكومة، 28 في مختلف الوزارات، 13 مديرة في المديرية العامة في الوزارات، 65 امرأة نائبة مدير"[34] وتختلف حالة النساء العاملات حيث توجد عاملات كما توجد المتزوجات والأرامل، والجدول الموالي يبين توزيع النساء العاملات حسب الحالة المدنية 1996[35].

جدول رقم 12: توزيع اليد العاملة حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	المشتغلات	النسبة (%)	المجموع	المشتغلات بالنسبة للمجموع الكلي
المتزوجات	213	34.08	4336	4.97
العازبات	319	57.04	3069	10.39
المطلقات	52	8.32	171	30.41
الأرامل	41	6.50	695	5.9
المجموع	625000	100	8271000	7.56

يتبين من الجدول أن أعلى نسبة من المشتغلات هن عازبات، حيث بلغت نسبتهن 51.04% و10.39% بالنسبة للعازبات ككل، أما المتزوجات فنسبتهن 34.08% فيها 4.91% من مجموع المتزوجات في حين بلغت نسبة المطلقات العاملات 8.32% و30.41% بالنسبة للمجموع الكلي للمطلقات، أما الأرامل فبلغت نسبتهن 6.5% و5.9% من المجموع الكلي.

إن حركة التطور الاقتصادي الاجتماعي الذي يشير إلى مساهمة المرأة في قوة العمل تزداد بإطار مستمر باعتباره –عمل المرأة- جزء من عملية التنمية في الوظائف الاجتماعية التي تؤديها المرأة العاملة برهنت على طاقاتهن الفكرية وقدرتهن على التقرير وهذا بداية الطريق نحو استقلالهن الاقتصادي خاصة بعد التطور الكبير للصناعة وانتشار المدن والتحضر الذي عرفته معظم المجتمعات وبهذا تكون "فقد انتزعت المرأة من العبوديات العائلية لتفرض عليها عبوديات جديدة"[36] تقررها الحياة المهنية التي دخلتها المرأة الجزائرية بمختلف الأسباب والدوافع، "مما لا يدع مجالا للشك في أن المرأة لا تستمد مكانتها الخاصة من مسؤولياتها ومشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أما وإبنة

وأخت مثل الأرض رمز الخصب تعطي أكثر بكثير مما تأخذه... على هذا الأساس كانت المرأة داخل الأسرة الأبوية التقليدية كلما تقدم بها السن، أما أو حماة كلما ازدادت مكانة وسلطة"[37]، ورغم ذلك لا يمكن أن نتجاهل التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عاشها المجتمع الجزائري خلال العشرية الأخيرة والتي أفرزت واقعا جديدا يتسم بالديناميكية المستمرة من أجل بعث للحياة الاجتماعية الاقتصادية للبلاد، وارتفعت طلبات العمل عند النساء بشكل محسوس حيث بلغت سنة 1996: 14.39% طلبا عند النساء و85.61% عند الرجال"[38] وهكذا كان إقبال المرأة على العمل باختلاف سنها وأصلها الجغرافي، إلا أن النساء الحضريات واللواتي يتمتعن بدرجة عالية من التعليم كان إقبالهن على العمل يفوق النساء الريفيات في مختلف فئات الأعمال والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول رقم 13: تطور معدلات النشاط عند النساء حسب العمرية ومنطقة السكن

السكن / الفئة العمرية	نسبة الحضر	نسبة الريف	المجموع
16- 24	18.93	11.46	15.17
25- 34	23.20	9.14	17.22
35- 39	11.35	4.08	7.92
المجموع	17.58	8.20	13.17

المصدر وزارة الصحة والسكان والتنمية في الجزائر، 1996، ص26.

و كما ذكرنا سابقا معظمهن يتمركزن في القطاعات المؤنثة كقطاع التعليم، الصحة والإدارة، إلا أن أغلبية العاملات خرجن من العمل لأسباب اقتصادية، فمنهن من تسعى للعمل من أجل تحضير جهاز العرس في فترة العزوبة ثم تتوقف وأخريات أصبحن هن المعيلات الوحيدات لأسرهن وأطفالهن لذلك عادة ما نجد معظم العاملات هن بحاجة إلى المال، وتتطور اليد العاملة النسوية سنة بعد أخرى، حسب الحالة الاقتصادية للبلاد إلا أن هذه الزيادة ضئيلة حيث كانت نسبتها عام 1992 5% لترتفع بنسبة ضعيفة عام 1996 إلى 5.6% بزيادة قدرها 0.6%، أما في عام 1998 فكانت النسبة 9.72% من النساء العاملات وتفسر هذه الزيادة المحتشمة في اليد العاملة بسيطرة تقاليد المجتمع على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع وهذا ما يدل على أن وجود النساء في المجتمع ليس مقبولا اليوم بالرغم من أنهن متعلمات وعاملات، إلا أنهن بقين جزائريات خاضعات للقيم التي تنظم الدرجات (بين الرجال والنساء) التي تعتمد عليها العائلة (...) فالنساء لا يعتبرن جزائريات إلا بوجود الرجال كأسياد عليهن..."[39] فعمل المرأة في المجتمع الجزائري محصور في الحاجة الاقتصادية ولا يتعدى إلى العلاقات الاجتماعية لتغيير الحياة الأسرية، وتقول ذهبية عبروس في ذلك: "إن اتخاذ النساء للعمل المأجور لينجر عنه حتما تغير في منطق العلاقة بين الجنسين لأنه يجب أخذ بعين الاعتبار سمك وكثافة ما هو اجتماعي وما هو رمزي"[40] لهذا تبقى وجود حتمية اقتصادية في خروج المرأة للعمل الذي يحملها مسؤوليات وأدوار إلى جانب مسؤولياتها الاجتماعية التربوية والصحية لأبنائها الدور الذي لا يمكن لأي مؤسسة اجتماعية القيام به بالكفاءة المطلوبة، فالمرأة العاملة لها حياة غير تلك التي تعيشها المرأة الماكثة في البيت، فنظام تقسيم العمل السائد داخل البيت وخارجه يتطلب هو أيضا إعادة الهيكلة مع التغيرات البنيوية والوظيفية التي تنجم عن خروج المرأة إلى العمل، بمعنى "أن نظام تقسيم العمل (الذي يعد مهما أو عمادا لكل تنظيم اجتماعي) يتطلب التدرج الموقعي والتبيين في الحقوق والواجبات حسب متطلبات الموقع الهرمي بغض النظر عن تطور المجتمع ولما كان جسم المرأة لا يتحمل المشاق الكبيرة مضافا إليه المهام البيولوجية المتأتية في الحمل

والرضاعة والتربية، فإن ذلك يضعف المشاق بطاقات لا يقدر عليها جسم المرأة الذي يضعف كلما تقدم عمرها"[41].

إن أول تأثيرات عمل المرأة يكون على حسابها حيث تفقد الراحة والطمأنينة إلى جانب الأولاد والزوج الذين يكونوا بحاجة مستمرة إلى الأم، لذلك تنشأ الخلافات والصراعات بين الزوجين، ففي دراسة مسعودة كسال توصلت إلى أن 5.0% من المبحوثات العاملات الذين طلبن الطلاق لديهن مستوى تعليمي جامعي، وتقول الباحثة "إن خروج المرأة الحضارية الجزائرية إلى العمل وحصولها على استقلالها الاقتصادي أوجد لديها وعيا واضحا بذاتها ومركزها ودورها في الأسرة خاصة وفي المجتمع عامة، قد جعلها لا تتوانى عن طلب الطلاق إذا اعترض زوجها أو أهله على عملها خارج البيت"[42].

إن تمسك المرأة خاصة المثقفة بعملها إلى درجة تفكك رابطتها الزوجية لدليل على أنها تريد التحرر من كل القيود التي فرضتها قيم وتقاليد المجتمع التي تحد من إمكانيات وقدرات المرأة ولا تعترف بفعالية دورها خارج المنزل وبالتالي وضعها في دائرة التبعية للرجل، هذا ما جعلها –المرأة المتعلمة- تشعر بالدونية والتهميش في المجتمع الجزائري، واعتبار وسيلة من وسائل التحرر من ثقل الالتزامات التي تلزم المرأة بقيامها، وقد أثبتت إحدى الدراسات أن خروج المرأة للعمل أوجد نموذجا جديدا للعلاقات الأسرية، "حيث اتسم توزيع الأدوار فيها بطابع ديمقراطي، حيث يشارك المرأة في بعض الأدوار الوسيلة من خلال التحاقها بالعمل ومساهمتها في توفير بعض الاحتياجات المادية للأسرة... إلى جانب هذا يتقاسم الزوجان الأدوار القيادية اتجاه الأبناء وتشارك الزوجة بقدر واضح في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة"[43].

ورغم كل ما توصلت إليه المرأة الجزائرية بحصولها على استقلالها الاقتصادي والسياسي والثقافي، وحصولها على الدرجات التعليمية العالية ودخولها إلى مختلف مجالات العالم- نوعا ما_ ومقاسمتها للدور الأدائي للرجل كل هذا "لم يشفع لها من الإقصاء الاجتماعي ولم يزد الثقافة الأبوية إلا تغييرا، فإذا كان دورها التعبيري على أهميته وعسر أدائه غير معترف به اجتماعيا وغير معبر عنه بقيمته فإن ما تقوم به من أشغال خارج البيت يعتبر امتدادا لدورها الأسري"[44]، وهذا ما يفسر تمركز أغلبية العاملات في قطاعات التربية، الصحة والخدمات التي تتماشى مع طبيعتها الجسمية ولا تستدعي قوة عضلية كبيرة كالتي يبذلها الرجال في قطاعات مثل الصناعة والمناجم، لذلك وضعت هيئة اليونيسكو مواد تمنع دخول المرأة إلى ميادين العمل الخطرة والصعبة، حيث أوردت بعض التقارير "إن المرأة التي اشتركت في الحياة العملية باسم المساواة بالرجل أصبحت تدفع ثمن ذلك غالبا من سعادتها وراحتها، فقد بينت أن 72% من النساء العاملات بألمانيا مصابات بالأمراض العصبية وحالات الضعف العام واختلال الدورة الدموية والأمراض العقلية، وأن 29% منهن عندما يرجعن للبيت لا يستطعن أن يقمن بأي عمل من شدة الإرهاق الذي يصبهن من ساعات العمل"[45]، وهذا ما سنتعرض إليه في الفصل الموالي، وبما أن المجتمع الجزائري عرف في العشرية الأخيرة هزات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة أحدثت تغيرات جوهرية في بناءه ووظائف مؤسساته الاجتماعية، بما أن الأسرة عي أكثر المؤسسات حساسية كان التغير فيها بشكل واضح ويلفت الانتباه ولعل إقبال النساء على التعليم بشكل كبير ودخول الحياة المهنية لأسباب تارة اقتصادية وتارة ثقافية هي من أهم التغيرات التي تواجهها الأسرة الجزائرية المعاصرة، بغض النظر عن طبيعة التأثير سواء كان إيجابيا أو سلبيا.

ولأن خصوصية المجتمع الجزائري متميزة عن باقي المجتمعات العربية، يلاحظ على أن عدد النساء العاملات منخفض في الجزائر مقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى، وهذه الأخيرة نسبة العاملات فيها تقل بكثير عما هي عليه المجتمعات الغربية التي تنادي بفكرة المساواة والتحرر لدى المرأة بخروجها إلى ميادين العمل لتثبت ذاتها ومكانتها، وتحرير المرأة في المجتمعات العربية

والجزائرية خاصة يتم بتغيير علاقاتها مع الرجل وبالتالي تغير في الأدوار والمكانات داخل الأسرة فعملية "تحرير المرأة إذن عملية انعتاق شاملة تبدل العلاقات الاجتماعية من جذورها وأنها لا يحدث قبول لفظي لحقوق المرأة بل هي حصيلة صراع طويل وبالتالي فإن تحرير المرأة في مجتمعنا جزء لا يتجزأ من عملية تحرير الرجل وتحرير المجتمع بكامله"[46] وهذا ما يفسر أن عمل المرأة في المجتمع الجزائري والمجتمع العربي عامة لا يحقق تلك الحرية المرغوبة التي تنادي بها الحركات النسوية وأتباع الثقافة الغربية وهذا راجع إلى قوة الضغط التي تمارسها القيم والتقاليد الاجتماعية على الأفراد والمؤسسات.

ورغم الانفتاح الذي وصل إليه المجتمع الجزائري في تغيير نوعا ما في الذهنية الجزائرية إلا أنه لا يزال عمل الزوجة خارج البيت إهانة للزوج، وقد يسمح به إلا في الضرورة أو الحاجة الاقتصادية حتى بلغ أن الزوجة نفسها قد تشعر بازدراء لزوجها لأنه يشغلها وتتباهى بأن زوجها لا يسمح لها بالخروج للعمل لأن الاختبارات السياسية والاقتصادية جعلت حاجات النساء الضرورية في مرتبة ثانوية، وقد حد الميثاق الدور الاجتماعي الاقتصادي للمرأة ونص على"أن تمثل النساء نصف السكان النشطين ويكون مصدرا لا بأس به لقوة العمل للبلاد بحيث يكون تجميدها إلا على ضعف الاقتصاد وتأخر التطور الاجتماعي على أن إدماج المرأة الجزائرية في مسالك الإنتاج ينبغي أن يعتبر فيه الضغوط المتصلة بدورها كأم وكزوجة في بناء العائلة وتدعيمها باعتبارها خلية تأسيسية للوطن، وعلى الدولة أن تشجع المرأة في العمل في مواطن الشغل التي تستجيب لقدراتها وكفاءاتها في المضمار نفسه وعليها الإكثار من مراكز التدريب والتأهيل الخاصة لعمل المرأة كما أنه من واجبها وضع قوانين دقيقة تهدف إلى ضمان حماية الأمومة واستقرار الأسرة وعلى الدولة إدخال التغييرات الضرورية على الأنشطة التي تمارسها النساء، بحيث يكون عمل المرأة عنصر التحام الأسرة والمجتمع"[47].

مشاركة المرأة في التنمية تكون أولا على مستوى أسرتها بقيامها بكل واجباتها من رعاية الزوج والأبناء ثم على المستوى الخارجي في ميدان العمل ولتحقيق الإنتاجية اللازمة م مشاركة المرأة يجب توفير مرافق تسهيلات من أجل التوفيق بين العملين والحفاظ على العطاء فيهما.

إن إعطاء الأولوية لعمل المرأة في الأسرة أولا ودائما وقبل كل شيء جعل إلى جانب عوامل أخرى نسبة مشاركة المرأة في العمل المهني ضعيفة وزيادتها تبقى غير محسوسة وهذا ما يتضح من الجدول الموالي الذي يبين توقعات توزيع اليد العاملة النسوية لعام 2010 في مختلف الفئات العمرية.

جدول رقم 14: يبين توقعات توزيع اليد العاملة النسوية حسب الفئات العمرية[48]

السنة / الفئة العمرية	1995	%	2000	%	2005	%	2010	%
19 -15	28191	3.74	30322	3.16	30334	2.33	36201	2.07
24 -20	183845	24.43	216550	22.56	290380	22.32	359361	20.58
29 -25	207225	27.54	270062	28.14	370329	28.46	532950	30.52
34 -30	139462	18.53	188354	10.63	276721	21.27	395963	22.68

8.76	151973	9.92	129035	10.58	101664	10.35	77987	39 -35
6.62	115509	6.98	90754	7.08	67934	6.60	49725	44 -40
5.06	88388	5.05	56916	5.01	48057	4.08	30736	49 -45
2.17	3791	2.11	27499	1.82	17500	2.22	16767	54 -50
1.22	21317	1.03	13476	1.33	12830	1.60	12462	59 -55
0.32	5544	0.41	5364	0.55	5298	0.62	4680	64 -60
0.04	735	0.08	0.04	0.12	1134	0.16	1211	65+
100	1745842	100	1300857	100	99703	100	752291	المجموع

إن المتفحص لهذه الإحصائيات يلاحظ أن نسبة الزيادة غير ثابتة بين مختلف الفئات العمرية وفي الفئة العمرية الواحدة غير السنوات المذكورة فمثلا في الفئة العمرية 20- 24 سنة نلاحظ أن نسبة النساء العاملات لسنة 1995 بلغت 24.45% إلى 22.50% عام 2000، وفي عامي 2005، 2010 قدرت النسب على التوالي: 22.30% و20.18% وقد يرجع هذا الانخفاض إلى عوامل ثقافية، حيث أغلبية الفتيات اللواتي لديهن مستوى تعليمي عالي يكن في هذه السن في الجامعات يتابعن دراستهن نظرا لطول مدى التخصصات كالطب والهندسة، إضافة إلى أن من شروط العمل يجب أن تكون هناك خبرة سابقة من 3 إلى 6 سنوات وهذا يتجاوز سن الفئة العمرية، وعلى العموم تتمركز أغلبية العاملات في الفئة العمرية 25- 29 سنة في مختلف السنوات (1995- 2000- 2005- 2010) لتبدأ في الانخفاض، وعادة ما ترجع أسباب هذا الانخفاض إلى قيم وتقاليد المجتمع الجزائري التي تضع الأسرة في المرتبة الأولى قبل العمل، فأغلبية العاملات يتخلين عن عملهن بعد الزواج وخاصة بعد إنجاب الأطفال، حيث تكثر المسؤوليات وتزداد الأعباء على المرأة العاملة فلا تستطيع في كثير من الأحيان التوفيق بين الدورين، فتحتفظ بأسرتها وتتفرغ لرعاية أبنائها على حساب عملها المهني، ولأن نظرة المجتمع تحتقر اللواتي فضلن عملهن على الحياة الأسرية وبالتالي تهمل الأبناء لذلك يعتبر الرجال في المجتمع الجزائري دور المرأة في عالم الإنتاج والحياة العامة دورا ثانويا يسمح عادة بأن تعمل في حالة الضرورة الاقتصادية أين تصبح هي العائل الوحيد أو المساعد الكبير لإعالة الأسرة، وهذا ما يفسر وجود نساء عاملات في الفئة العمرية الكبيرة أين يتجاوز عمرهن 45 سنة فأكثر، أما فكرة التحرر وإثبات الذات وتحسين المكانة الاجتماعية بتحقيق الاستقلال الاقتصادي فهي نادرة "مما أدى ببعضهن القول أن تحرير المرأة بالعمل المهني لا يبدو أن يكون أسطورة"[49]، خاصة وأن أغلبية قوة العمل النسائية غير معتمدة في نشاطات مؤجرة، ويعتقد 95% من رجال التخطيط أن المرأة ينبغي أن تبقى في البيت، كما يعتبرون أن تشغيل المرأة ليس قضية أولية في الوقت الراهن.

ورغم ذلك فلقد استطاعت المرأة العاملة أن تتحرر من قيود الرجل وأصبحت لها مسؤولية تضاهي مسؤولية الرجل حيث بينت قوتها في تسيير وإدارة الأسرة واتخاذ القرارات بنفسها بعد أن أصبح لها دخل يحفزها على الاعتراف بنفسها وبالتالي أصبحت تتمتع بمقدار من النفوذ والسلطة، ولكن لا يمكن أن نعمم ذلك

ونؤكده على كل العاملات باختلاف طبقاتهم وثقافاتهم بل هناك من العاملات لا يزلن تحت سيطرة الزوج سواء في اتخاذ القرارات أو تسيير الأسرة وحتى أجرتها هو الذي يتصرف فيها، إذن فكيف نتكلم عن التحرر ولا يزال الرجل الجزائري هو سيد أسرته والآمر فيها، وكيف نتكلم عن إيجابيات خروج المرأة إلى العمل من حيث تحقيق المساواة وتحسين مكانتها والواقع يقول في بعض الحالات عكس ذلك؟

الخاتمة:

لقد اعتبر العمل مصدرا لإثبات الإنسان وعودة وجوده اجتماعيا، ولاسيما المرأة التي جردت من معظم حقوقها نتيجة الواقع الاجتماعية والثقافي والسياسي، وظاهرة خروج المرأة للعمل تختلف باختلاف المجتمعات وتباين خصوصياتها، ونتيجة التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات البشرية وعلى وجه الخصوص المجتمع الجزائري الذي عرف تغيرات جذرية مسارعة أوجدت العمل النسوي كضرورة ملحة في تنمية المجتمع في مختلف المجالات نتيجة الآثار الكبيرة التي خلفتها كل مرحلة تاريخية مر بها المجتمع من فترة الاستعمار إلى فترة الأزمة السياسية والاقتصادية، إلا أن هذا الخروج ورغم ضرورته في نظر البعض اتسم بالحشمة، بحيث بينت النتائج والإحصائيات أن الجزائر تمثل أضعف نسبة من اليد العاملة النسوية باختلاف السن والمستوى التعليمي والحالة المدنية للعاملات، وهذا يرجع كما ذكرنا سالفا إلى خصوصية المجتمع الجزائري من جهة ورغم ظهور الحركات النسوية ومن يؤيدها من رجال السياسة والقانون وغيرهم من الذين سعوا إلى تغيير الواقع الاجتماعي والثقافي الذي تعيشه المرأة الجزائرية، وبالمقابل نجد هؤلاء الذين يعيبون سلبيات العمل النسوي على مستوى الحياة المهنية في قلة الإنتاج وكثرة الغيابات وعلى مستوى الأسرة أين تهمل الأبناء والزوج وبالتالي لن تستطيع المرأة العاملة التوفيق بين عملين بل على العكس لن تثمر في أيهما وبالتالي يفضلون دورها الأساسي والفطري وهو رعاية الأبناء وخدمتهم وإعدادهم لأن يكونوا أفراد صالحين في المجتمع وهذا أكبر وأثمن إنتاج تقدمه المرأة لمجتمعها وبهذا تكون قد ساهمت في تنميته بطريقة غير مباشرة إلا أن هذا الإنتاج ليس له قيمة اقتصادية بمعنى لن يعد عملها في نظر الاقتصاديين في إطار الفئة النشيطة وبالتالي لا أجر لها من ذلك العمل.

قائمة المراجع :

(1) سورة النساء، الآية (1).

(2) أنيسة بركات حراز، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ب.ت، ص10.

(3) Souad khoudja, A comme algérienne, Enal alger, 1991,p112-113.

(4) فرانس - فانون، سيسيولوجية الثورة، ترجمة (دوقان قرقوط)، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1970، ص107.

(5) بسام العسلي، المجاهدة الجزائرية والإرهاب الاستعماري، بيروت، دار التقاتس، الجزء13، ط2، 1986، ص28.

(6) souad khoudja, op-cit, p116.

(7) Dahbia adrous lhonneur face au travail des femmes en algerie, histoire perspective mediteraniennes, l'armatton, 1989, p55.

(8) الميثاق الوطني، إصدار حزب جبهة التحرير الوطني، 1976، ص244- 245

(9) عبد القادر جغلول، المراة الجزائرية، تر(سليم قسطون)،دار الحداثة،لبنان،ط ،ص25

(10) Souad khoudja, op-cit, p114.

(11) Ibid, p115.

(12) عبد القادر جغلول، المراة الجزائرية، ص40.

(13) الميثاق الوطني، مرجع سابق، ص168.

(14) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، المعهد الوطني، 1976، ص25.

(15) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، المعهد الوطني، 1976، ص44.

(16) Mohammed kelkoul, mohamed arezki et noura hamrach, caractéristiques de l'emploi féminin, collection statique, office national de statistique n=36, mars 1992, p6.

(17) O.N.S situation de l'emploi, 1989, collection statistique, N23, mars 1991, P7.

(18) Mohammed kelkoul, mohamed arezki ramdani et A.Achoureene, "l'emploi féminin", collection statique, office national de statistique n=23, mars 1991, P1.

(19) Dahbia abrous, op-cit,p86.

(20) Jack havel,"le travail a l'exterieur a la promotion de la femme" in: la condition de la femme, ed armond colin, absence de l'année, P130.

(21) Saliha boudeffa, le statut reconnu a la femme par le discour official algerien (1965-1982), memoire de magistaire, université d'alger institut des sciences politique, 1984, P110.

(22) O.N.S, la population feminine les resultants se l'enquet mains d'ouevres, collection statistique, N31,P09.

(23) Douria mahfoud, femmes diplômes du magreb FNUP, I.R.E.P, paris, janvier 1994, p205.

(24) Souad khoudja, op-cit, p115.

(25) علياء شكري وآخرون: علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1991، ص215.

(26) Office national des statistique, "situation de l'emploi", 1991-1992, collection stastique N58, p12.

(27) الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية النسوية للجزائر رقم 17 طبعة 1996، نتائج 1993- 1994 ديسمبر 1996، ص48.

(28) Souad khoudja, op-cit, p113.

(29) نوال السعداوي، الوجه العاري للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، 1982، ص129.

(30) Mahfoud benounne, Les algeriennes victims de la societé néopatriarcale, edition marinoun, 1er edition, mars, 1999, p98.

(31) علي شلق وآخرون، المراة ودورها في حركة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط، بيروت، ص335.

(32) Mahfoud benounne, op-cit, p100-102.

(33) الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية النسوية، رقم 17، ط1996، نتائج 1993- 1994، ديسمبر 1996، ص49- 51.

(34) Mahfoud benounne, op-cit, p174.

(35) ibid, p98.

(36) لنين رياز نوف، بابي وآخرون، المرأة والاشتراكية، تر(جورج طرابشي)، منشورات دار الأدب، ط3، 1979، ص123.

(37) محمد حمداوي، وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي، إنسانيات المجلة الجزائرية في الانتربولوجية والعلوم الاجتماعية، عدد 10 جانفي، مجلد (iv 1)، 2000، ص15- 16.

(38) O.N.S, information statistique sur le conjonctive du 1er trimester, 1996, N20, O.N.S, novombre, 1996, P36.

(39) Gadantmonique, "nationalité et citoiyenneté, las femmes algerinnes et leurs droitsk les femmes et la modernité", revue people mediteranienées, N44-45,jul-du-1988, pp 307-308.

(40) Dahbia abrous, op-cit, p550.

(41) معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص200- 201.

(42) مسعودة كسال، الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب.ت، ص163.

(43) حسن أحمد الخولي وآخرون، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص97

(44) محمد حمداوي، وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة والمجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص15.

(45) أحمد شبلي، الحياة الاجتماعية في الفكر الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، ط8، 1986، ص136.

(46) هشام الشرابي، دراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط4، بيروت، 1967، ص90.

(47) علي شلق وآخرون، مرجع سابق، ص335 . 21 . 27.

(48) 72- O.N.S, publication sumestuelle, revue statistique, produit par l'ons, p35.

(49) شلق وآخرون، مرجع سابق، ص339.